الضياء

ترخيص رقم ١٩٨٧/١٠٩

إسلامية - إجتماعية - حقوقية - جامعة

الجمعة ٢٢ تموز ٢٠٠٥ م الموافق ١٦ جمادى الآخرة ١٤٢٦ هـ

العدد ٨٨

طباعة : نون للطباعة 03/ 443897

تصميم وإخراج: مكتب الإعلام في جمعية الإنقاذ الإسلامية

العفو عن معتقلي الضنية وعنجر في محله

أما العفو عن «سمير جعجع» فنقول : أين عدالة البراءة!؟

بعد أن عفا مجلس النواب عن د. سمير جعجع نقول: أين عدالة البراءة!؟

يطرح قانون العفو الذي صدر بحق د. «سمير جعجع» اشكاليات قانونية وموضوعات جوهرية ستبقى لسنوات قادمة مدار بحث وتحليل ودراسة تتشعب ازاءها الاراء بين مدافع ومعارض وبين قابل ورافض ذلك ان مشكلة د. جعجع أنه، وأنصاره، لا يزالون يعتبورنه بريئاً وانه بقي في السجن احد عشر عاماً ظلماً وعدواناً وأنه أثناء محاكمة التي جرت له لدى المجلس العدلي برئاسة وعضوية اكبر قضاة لبنان في ذلك الحين، لم يعترف بصحة الجرم المنسوب له بل رفض ان يدافع عن نفسه وقال كلمات يفهم منها انه يملك الكثير من المعلومات وانه لاذ بالصمت كأكبر دفاع عن (براءته؟؟) وقد طلب لدى سماعه بقرار قانون العفو وهو في سجنه إذاعة تلك الكلمات الواردة في دفاعه امام المجلس كخير رد على قانون العفو وهي كلمات تشير الى براءته (المزعومة!!).

ولا يصح ان يأتي قانون العفو عن الدكتور جعجع كمقايضة بين معتقلي الضنية وعنجر تلك القضيتان المركبتان بدقة!!. فهؤلاء أبرياء من الارهاب وان قاوموا في ساعات الجيش اللبناني ضمن المؤامرة البشعة التي دبرت بحقهم، فحسبهم ان كان سيدان بعضهم فإنما يدانون في عملية تبادل اطلاق النار مع الجيش دفاعا عن انفسهم فلا يصح بالتالي المقارنة بين هاتين القضيتين العادلتين وقضية د. جعجع ولا مع قضايا لبنان الجنوبي الذين تعاملوا مَع العدو الإسرائيلي أو فروا الى (إسرائيل) خوفا من الجيش اللبناني ومن المقاومة الباسلة التي حررت الجنوب ودحرت قوات إسرائيل اللعينة... وهو مع الأسف ما بات يطالب بالعفو عنهم نيافة البطريرك صفير وجاراه في ذلك، رئيس الجمهورية بعد توقيعه قانوني العفو مع الإشارة المستغربة ان ذلك وحده طريق الوحدة الوطنية تلك الوحدة التي تنحر على طريقها القوانين وأحكام المحاكم وان كانت أعلى محكمة في لبنان، المجلس العدلي.

وقد سبق للدكتور محمد علي ضناوي ان كتب مقالا تحليلياً بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٥ عن مسألة العفو عن د. جعجع وطالب النواب ان يقرأوا قبل ان يُقرُّوا قانون العفو لقد طالبهم بذلك دفاعا عن الحقيقة والعدالة وعن د. سمير جعجع. طالبهم بصراحة ان يعيدوا محاكمته بادخال تعديل على قانون المجلس العدلي فيقبل المجلس عندئذ إعادة المحاكمة بحق د. جعجع وعندها يمكن هذا الأخير ان يقول كل الحقائق تلك التي كانت فعلا عنده ويعلنها بصدق وشفافية فهي ليست من حقه وحده وليس له ان يسكت عنها لأنها تمس حقوق الوطن وعائلة الشهيد رشيد كرامي ومدينته ولبنان بل ايضا العالمين العربي والاسلامي بل قل العالم بأسره.

ألا يحق لهؤلاء أن يعرفوا من قتل الرئيس الشهيد «رشيد كرامي» وان لا تبقى دماؤه تدور بين د. «جعجع» (الذي يصر على انه بريء) وبين حكم قضائي رفيع يقول انه هو من خطط وامر بقتل الرئيس الشهيد «كرامي» ؟!!.

ألا يحق للجميع ان يسمعوا الحقيقة كل الحقيقة ، فيعرف الجناة الحقيقيون انهم ليسوا بمنأى من قبضة العدالة مهما طال الزمن وان يعرف الناس كل الناس ان العدل اساس الملك.

وبذلك وحده ، يكون العفو عن الدكتور جعجع كلف انصاره سنوات كان يمكن ان تختصر بأشهر معدودات أمام المجلس العدلي لتعلن من خلاله عدالة البراءة لا عفواً يؤكد مدلولات الجريمة والمجرم والمخطط والآمر .

ألا يبقى من العسير على شرائح كبيرة في الوطن أن تتعامل مع «سمير جعجع» شخصياً لا مع قواته كميليشيا تحولت الى حزب ؟؟.

من أجل ذلك... وجدنا في الضياء أن ننشر مع هذه الافتتاحية مقال الدكتور المحامي «محمد علي ضناوي» نعرض منه جوانب القضية وقد نشر هذا المقال في جريدتين طرابلسيتين "الانشاء" و"الرقيب" في الخامس عشر من شهر تموز الجاري. (الضياء)

حكومة السنيورة امام التحديات

واخيرا ابصرت اول حكومات الرئيس السنيورة النور بعد المخاض الشديد فكانت في اكثرها حكومة متجانسة وقوية وفيها وزراء يرتاح اليهم المواطنون ويأملون منهم ومن الحكومة خيراً.

وقد أدلى رئيس جمعية الإنقاذ الإسلامية واتحاد المؤسسات الإسلامية د. «محمد علي ضناوي» بالبيان التالي:

إننا إذ نؤكد وقوفنا الى جانب الرئيس «فؤاد السنيورة» وحكومته خاصة بعد ان ضمَّت مجموعة خيرة من النواب والفعاليات في مقدمهم الاستاذ محمد صفدي واحمد فتفت وخالد قباني وحسن السبع ونائلة معوض وجهاد أزعور ويعقوب الصراف ومحمد قنيش ومحمد خليفة نود أن نشير إلى أن أمام الحكومة مجموعة تحديات ليس أقلها بيان الحقيقة كل الحقيقة في قضيتي اغتيال الرئيسين الشهيدين رفيق الحريري ورشيد كرامي.

- السعي الجاد لتعطيل قرار ١٥٥٩ في الجزء المتعلق بسلاح المقاومة، وتصحيح العلاقات مع سوريا، وإقامة علاقات مميزة.
- معالجة موضوعية وفاعلة لقضايا المديونية وخدمتها.
- تحسين الاوضاع المعيشية للأغلبية الساحقة من اللبنانيين والمقيمين.
- محاربة الفساد والافساد ومنع السرقات والهدر والابتزاز والخوات دفع مستحقات البلديات لمزيد من الإنماء والإعمار.
- تفعيل ضوابط الامن وتعزيزه ليشعر المواطن والوافدين بالأمن الكامل وبالاستقرار.
- وضع قانون انتخابي سليم على أساس النسبية وضع قانون اللامركزية الادارية.
- تطوير التعليم لما فيه خدمة الأجيال وقضايا الأمة.
- تعزيز العمل الصحي الإستشفائي والاجتماعي الخدماتي لما فيه راحة المواطن وعزته وكرامته.
- تطوير المناخ البيئي على كل الصعد وكبح مسببات الإساءة الى البيئة والطبيعة والأخلاق.

صدر عن جمعية الانقاذ الإسلامية اللبنانية البيان التالي:

وُزِّع سراً في بعض مصليات طرابلس بيان باسم غريب وغير معروف وبطريقة مستحدثة اذ وضع الفاعلون كمية من بياناتهم على ابواب المساجد وفروا ويطالب البيان مفتي الجمهورية بالتنحي بسبب مفتي طرابلس لو ان اصحاب هذا البيان تحلوا بالشجاعة وأعلنوا هويتهم اذن لتمكن العقلاء من القوم محاورتهم او الأخذ على ايديهم اما ان ينفثوا سمومهم بحجة الانتخابات النيابية الاخيرة وبحجة دماء الشهيد رشيد كرامي ومسألة العفو عن جعجع ليهاجموا اكبر مرجعية اسلامية في البلاد فأمر مسف ومخجل ومدان علما ان سماحة مفتي الجمهورية لم يدخل بأمر العفو عن جعجع وانما طالب مشكوراً بالعفو عن معتقلي الضنية وعنجر.

مطلوب من النيابة العامة ان تتحرك لتكشف من كتب وحرَّض ونفَّذ البيان ــ الخطيئة وإحالتهم الى المحكمة لينالوا الجزاء الاوفى واعتبار هذا البيان بمثابة بلاغ خطي.

وهذا وقد تقدم الدكتور المحامي «محمد علي الضناوي بإخبار خطي للنائب العام الاستئنافي في الشمال الأستاذ «ريمون عويدات»، الذي وعد ببذل أقصى الجهود في هذا الأمر الخطير.

باتخاذ موقف متميز عن الحكم بهذا الشأن، وبأنه سوف يستمر في ضغوطه للخروج من المأزق بأي وسيلة، ومتوعداً بأن "كل شيء وارد").

ويتابع حكم المجلس العدلي مجددا في حيثياته فيقول في ص ١٥٩ ــ ١٦٠: (حيث انه من الثابت ان المتهم «سمير جعجع» اتخذ القرار وصمم على اغتيال الرئيس «كرامي» فأوعز الى أجهزته بما له من سلطة عليها ، بصفته قائدا للقوات اللبنانية وصاحب القرار فيها ، ومنها جهاز الأمن الذي يرأسه «غسان توما» بتدبير عملية الاغتيال، فخلق لدى هذا الأخير التصميم الجرمي وحمله على تنفيذ الاغتيال دافعاً إياه لارتكابه، وهو على علم، بما لقراره من تأثير إيجابي على إرادة «غسان توما»، نظراً للعلاقة الوثيقة بينهما متوقعاً موافقته على ذلك، وبالفعل فقد قبل «غسان توما» ونفذ ما حرضه «سمير جعجع» عليه، فنظم خطة الاغتيال بناء لطلبه ونفذها بواسطة معاونيه، بعد أن تولى تنسيق الأمور في ما بينهم على ما هو مبين في باب الوقائع)، (وحيث ان فعل المتهم «سمير جعجع» بالنسبة لاغتيال الرئيس كرامي يؤلف جرم التحريض على القتل قصداً المرتكب عمداً، الجناية المنصوص عليها في المادة ٥٤٩).

بعد عشر سنوات مثلاً قد يُطلب العفو عمن خطّط وأمر ونفّذ جريمة قتل الرئيس الشهيد «الحريري» هذا ان عُرفَ هؤلاء ولم يُجهَّل الفاعلون ومن يدري؟؟

(٧)غير أن المتطوعين في طلب العفو يسارعون للقول بأنّ المجلس العدلي لا تقبل لديه إعادة المحاكمة لذلك كان اللجوء الى طلب العفو من المجلس النيابي الحلّ الوحيد. لكن هؤلاء يعلمون ان طلب إصدار تشريع بالعفو أصعب من إصدار قانون تعديلي يقضي بالاجازة لإعادة المحاكمة لدى المجلس العدلي سواء كان هذا التعديل عاما او استثنائيا لمرة واحدة تتعلق بالسيد «جعجع» وهو حل قانوني سليم يلتقي عليه جميع اللبنانيين ويشكل مصدر قوة (للحكيم نفسه) كما يشكل حصانة للقضاء والقضاة ويحافظ على سيف العدالة ان يرفع بوجه المجرمين او يمنع عن المظلومين .

(٨) من جهة اخرى لا بد من الاشارة الى ان «القوات اللبناتية» كتنظيم لم تحاكم في المجلس العدلي وأن الذي حوكم الدكتور «جعجع» كشخص وان كان هو القائد الأعلى والآمر والناهي على حد تعبير قرار المجلس العدلي. ألا أن المجلس رفض الطلب بحل «القوات اللبنانية» للسبب الآنف الذكر وهو الطلب الذي قدمه المقدم «جميل مواس» الموجود في الطوافة التي انفجرت بالرئيس الشهيد «رشيد كرامي» ومن معه يقول الحكم في ص ١٨١ و١٨٢ : (وحيث انه لجهة ما يطلبه المدعي الشخصي بحل تنظيم «القوات اللبنانية» ومصادرة أموالها، فإن طلبه لهذه الجهة لا يجد مكانه في الدعوى الحاضرة كون «القوات اللبنانية» سواء كتنظيم او حزب، ليست

حكم المجلس العدلي:
المتهم «سمير جعجع» اتخذ القرار وصمم على اغتيال الرئيس رشيد «كرامي»

فريقاً مدعى عليه في هذه الدعوى، وبالتالي فإن ما هو من طلب لهذه الجهة يكون غير مسموع).

وما تقدم أمر في غاية الأهمية فلا يعني إدانة قائد القوات الشخصية، إدانة للقوات وعلى هذا فمن الممكن أن تتعاون «القوات» مع المجتمع السياسي في لبنان وان تدخل اليه عبر النيابة او الوزارة إلا أن دخولها هذا لا يبرر العفو عن قائدها إن كان متورطاً وقد صدر بحقه حكم من

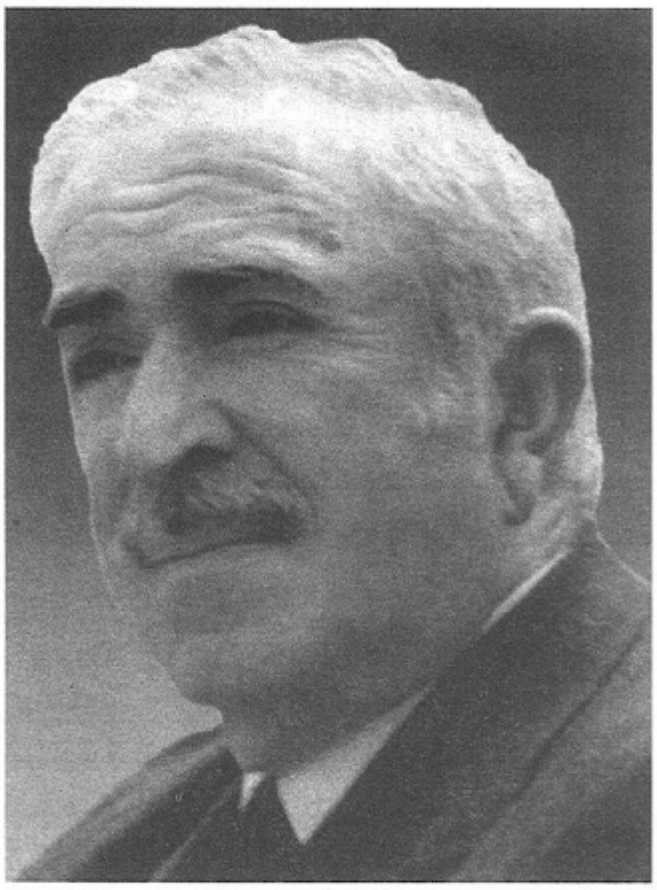

مائة وتسعين صفحة مليئة بالدراسة والتحليل والتوصيف القانوني، والا فما معنى العدالة ؟ وهل العدالة تمارس على فريق دون آخر؟ وإلا لماذا لا يفرج عن جميع المحكومين في كل جرائم القتل خاصة ــ كما يقول الرئيس «سليم الحص» في مقالةٍ عارض فيها طلب العفو عن «جعجع» ــ ونزيد هنا فنقول: ولماذا لا تُغلق السجون ونريح العباد والبلاد من براثن غدالة ضعيفة إن أنصفت نقضوا حكمها بالعفو «لزيد» ومنعوه عن «عمرو»؟!!

ان الفصل بين تنظيم «القوات اللبنانية» الذي هو ميليشيا كسائر الميليشيات في زمن الحرب القذرة إياه وبين قائده المسجون مقولة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ونأمل ونلح في الرجاء ان ينبري محامي الدفاع عن «سمير جعجع» الدكتور «ادمون نعيم» النائب الجديد في البرلمان مع أعضاء كتلة القوات وبرئاسة النائب «ستريدا جعجع» لوضع صيغة مشروع قانون لتعديل قانون المجلس العدلي ليمثل أمامه من جديد السيد «جعجع» ومن هناك يأخذ البراءة لا العفو وهو ما نتمناه للقائد «سمير جعجع»، حبيس وزارة الدفاع المظلوم في سجنه، كما يقول هو وأنصاره ومنهم النائب الدكتور «ادمون نعيم».

(٩) ما قدمناه هو في مصلحة القائد الذي يرغب ان يعود الى القيادة ومن حقه ان يعود ان كان بريئاً!!!.

صحيح ان المحاكمة قد تأخذ وقتاً الا ان وقت المحاكمة لا شيء أمام عدالة البراءة؟ وألف سجن أفضل لقائد القوات صاحب الموقف الرافض للمساومة، من ان يخضع طيلة حياته لعفو يلازمه مع طيف مقلق ومخوف للرئيس الشهيد «رشيد كرامي» وحتى الرمق الأخير؟.

إعادة المحاكمة قد تأخذ وقتاً إلا أن وقت المحاكمة لا شيء أمام عدالة البراءة

طلب إعادة المحاكمة ليس اليوم سير عكس التيار، تيار العفو، بل هو لمصلحة الرئيس الشهيد «رشيد كرامي» ولمصلحة القائد «الحكيم» ولمصلحة الشعب اللبناني ولمصلحة العدالة أولاً وأخيراً .

كم نتمنى لو أن الرئيس «عمر كرامي» يوزع على جميع نواب ٢٠٠٥ بما فيهم كتلة «القوات اللبنانية» نسخاً بعدد السادة النواب عن الحكم في قضية اغتيال الرئيس «رشيد كرامي» المؤلف من ١٩٠ صفحة فيقرأونه على مهل وبأناة قبل أن يصوتوا يوماً على مشروع قانون العفو عن «سمير جعجع» !! فيتساءلون عن سبب عدم إطلاعهم على حكم المجلس العدلي قبل أن يصوتوا ومن يتحمل مسؤولية ذلك.

دفاعاً عن الحقيقة والعدالة ... وعن سمير جعجع ! لا تعفوا عنه .. أعيدوا محاكمته !!!

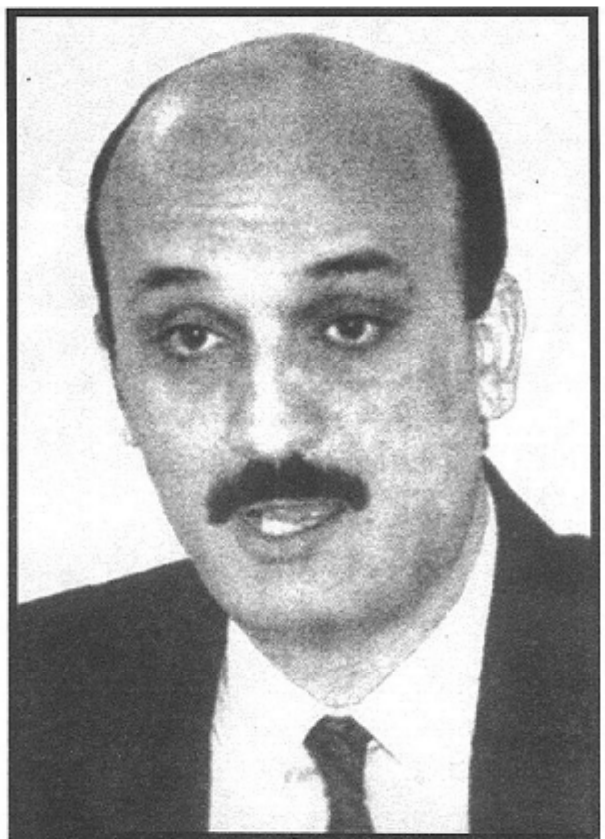

طليق بريء أم مدان؟؟؟

المرفوع في ساحات الحرية في لبنان وسُمِعَتْ كالرعد القاصف في ١٤ آذار وشارك فيها القواتيون انفسهم بموافقة من الحكيم السجين؟ لماذا الحقيقية مطلوبة هنا في اغتيال الرئيس الشهيد «رفيق الحريري» وغير مطلوبة في اعتيال الرئيس الشهيد «رشيد كرامي»، ولماذا القاتل يجب ان يسلم الى الدولة في جريمة ضهر العين ومطالبة «الحكيم» السجين للوزير السابق «فرنجية» بتسليمه المجرم الى العدالة ليلقى قصاصه العادل وهو موقف، كما أشرنا، سليم وقانوني وصائب وتصرف مسؤول، ولماذا هنا في قضية الرئيس الشهيد «كرامي» يُساوَمُ على دمه ليُسفَكَ من جديد على مذبح أقيم على عجل اسمه المصالحة والوحدة الوطنية ؟

لماذا الحقيقية مطلوبة هنا في اغتيال الرئيس الشهيد «رفيق الحريري» وهي واجبة وضرورية وغير مطلوبة في اغتيال الرئيس الشهيد «رشيد كرامي»؟

(٦) ان الغاية الكبرى من هذه المطالبة اخراج «الحكيم» من السجن وهو مطلب عادل فيما اذا عَرَفَ بالجناة أو اثبت براءته ونقض أدلة الحكم المبرم وهو الأسلوب الذي كنا نرجح ان يلجأ اليه «الحكيم» الذي رفض ان يترك البلد ويفر الى الخارج أو أن يقبل المشاركة في الحكم دون قناعة منه ببعض الاستراتيجيات مقابل تأمين عدم فتح ملفاته وهو أسلوب يُحفظ له وتَظْهرُ من خلاله (الرجولة) في الدفاع عما يؤمن به ... فكيف يلجأ هذا «الحكيم» الاستراتيجي الى طلب العفو عن جريمة لم يرتكبها وقد رُكِّبَت عليه وهو مظلوم كما يقول هو وأنصاره ... ثم ما هي غاية العفو أليس من أجل عودته الى الساحة السياسية يمارس الدور القيادي فيها ...؟ فكيف يمكن أن يعمل كقائد سياسي وطيف الرئيس الشهيد يلاحقه؟.

اخراج «الحكيم» من السجن وهو مطلب عادل فيما اذا عَرَفَ بالجناة أو اثبت براءته ونقض أدلة الحكم المبرم

فهو إما أن يكون قد خطط لاغتياله وأمر بالتنفيذ فعليه أن يملك الشجاعة بالاعتراف بذلك بوضوح وأن يتلو فعل الندامة ويقدم الاعتذار الكبير وعندئذ قد يصدر العفو عن أكثرية اللبنانيين قبل مجلس النواب فيقوم هذا بعمله تلقائياً ويكون معبراً عن ارادة الأكثرية .

وأما كما هو الحال حتى اليوم ، فهو لا يفعل ذلك ويرفضه، وبالتالي لا يجوز منحه العفو إذ لا يمنح العفو لمن لم يقر بالجرم ولم يعتذر !!والا فسيأتي يوم بعد عشر سنوات مثلا يُطلب العفو عمن خطّط وأمر ونفّذ جريمة قتل الرئيس الشهيد «الحريري» هذا ان عُرِفَ هؤلاء ولم يُجَهَّل الفاعلون ومن يدري ؟؟

لماذا يُساوَمُ على دم الشهيد «كرامي» ليُسفَكَ من جديد على مذبح أقيم على عجل اسمه المصالحة والوحدة الوطنية ؟

وإما، وهو الافتراض الأخير، ان يكون الحكيم عالما بالجناة ويملك وثائق لم يضعها امام المجلس الدولي وصار الآن في إمكانه ان يفعل. وبهذه الحال يمكنه اليوم أن يطلب إعادة المحاكمة ومواجهة العدالة من جديد باعتبار انه يملك (الحقائق) التي تثبت براءته وعندئذ يعود الى الساحة السياسية اللبنانية من بابها العريض ليمارس دوره وطيف الرئيس «رشيد كرامي» معه لا عليه وعندئذ ايضا على الدولة والشعب اللبناني الاعتذار من «الحكيم» السجين المظلوم ويعوض عليه ؟!

يدافع سمير جعجع عن نفسه أمام المجلس العدلي وهو الكلام الوحيد له وفيه أمور عديدة يجب أن يتوقف عندها الناس والسادة النواب يقول الحكم ص ٧٦: (اما المتهم الدكتور سمير جعجع فقد امتنع امام المجلس في جلسة ١٩٩٨/٢/٢٧ عن الاجابة على الاسئلة المطروحة عليه، واوضح ان عدم جوابه هو بمثابة دفاع ، مضيفاً انه لا يكفي للوصول الى العدالة والقانون وجود مجلس عدلي يتمتع بكل المواصفات المطلوبة بل يجب ان تكون الدولة دولة قانون في جميع مؤسساتها وبالأخص بإرادتها السياسية ، وانه أحيل امام المجلس العدلي عشرات القضايا ومنها ما نظمت به محاضر رسمية ، منها محاولة اغتيال الوزير «وليد جنبلاط» في باريس وقضية إهدن ولم تتم ملاحقة المسؤولين عنها مما يؤدي الى عدم المساواة أمام القانون).

فرد قرار المجلس العدلي في ص ١٣٢ على «جعجع» قال : (ان «جعجع» قد أدلى بمقابلة الى مجلة المسيرة تاريخ ٨٧/٥/١٦ (أي قبل الاغتيال بأسبوعين (اذ هاجم «كرامي» موضحا ان القوات تنسق مع الحكم منذ سنة للخلاص من كرامي وحكومته بهدف الوصول الى انفراج ما ، منتقداً الرئيس «امين الجميل» لعدم قبول استقالة الرئيس «كرامي» بسبب عقدة الخوف لديه من سوريا).

ويتابع الحكم قائلا : (ان موقف «جعجع» من الواقع الحكومي والسياسي في تلك الفترة لم يقتصر على هذا الأمر ، فما كان يعنيه ليس قبول استقالة «كرامي» او الرجوع عن المقاطعة فحسب، بل كان يرفض بقوة عودته عن الاستقالة ويرفض شروطه للعودة، كما يرفض بصورة مطلقة عودة كرامي الى رئاسة الحكومة طارحا قبوله أي شخص في هذا المنصب غير الرئيس كرامي، مهدداً

دفاعاً عن الحقيقة والعدالة ... وعن سمير جعجع ! لا تعفوا عنه .. أعيدوا محاكمته !!!

دفاعاً عن الحقيقة والعدالة ... وعن سمير جعجع ! لا تعفوا عنه .. أعيدوا محاكمته !!!

للدكتور محمد علي ضناوي رئيس جمعية الإنقاذ الإسلامية اللبنانية وإتحاد المؤسسات الإسلامية

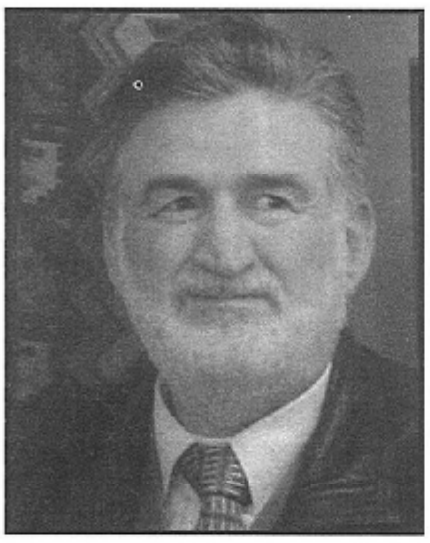

نشرت جريدتا «الانشاء» و«الرقيب» الطرابلسيتان بتاريخ الجمعة ٢٠٠٥/٧/١٥ مقالا للدكتور محمد علي ضناوي حول ضرورة اعادة محاكمة جعجع لا العفو عنه. وتنشر «الضياء» النص الكامل للمقال

(١) بعد زيارة قامت به النائب ستريدا جعجع زوجة الدكتور سمير جعجع في سجنه في وزارة الدفاع يوم الثلاثاء تموز الجاري أعلنت أن (الحكيم) أبدى ارتياحه لكلام الوزير السابق سليمان فرنجية وأنه رأى فيه أمراً جيداً في المبدأ لكن يجب ترجمته على الأرض وأن يساعد في تسليم مرتكب الجريمة «يوسف وجيه فرنجية» في أسرع وقت ممكن للسلطات المعنية) الصحف ٢٠٠٥/٧/٨ وذلك بعد أن أطلعته زوجته على تفاصيل الجريمة في ضهر العين شمالاً والتي أودت بحياة عنصرين من القوات اللبنانية.

الخبر معقول ومقبول ويدل على تفهم «الحكيم» والنائب «ستريدا» لدولة القانون ووجوب ان يأخذ هذا القانون مجاله في التطبيق بحيث لا يجري الاقتصاص مباشرة بين الفرقاء ويحل محل المجني عليهم القضاء العادل والنزيه والشفاف فالقاتل يجب أن يكون في السجن أو القبر حسب الظروف المختلفة للجريمة.

(٢) ما تقدم مداخلة تنطلق من (واقع مُستَجدّ) عند القوات وتتوافق مع المفهوم القانوني السليم وهي مقدمة أساسية للبحث في مسألة العفو عن «الحكيم» المحكوم بالاعدام في قضية اغتيال الشهيد «رشيد كرامي» رئيس الحكومة اللبنانية بتاريخ ١٩٨٧/٦/١ الصادر بها قرار نهائي من قبل المجلس العدلي برئاسة القاضي الكبير «منير حنين» (رقم ٢ تاريخ ١٩٩٩/٦/٢٥) وهو القرار الذي أبدل المجلسُ الحبسَ المؤبدَ بالاعدام سنداً لبعض الأسباب التي رآها المجلس تبريراً لهذا الابدال.

وفي الحكم الذي وقع في ١٩٠ صفحة تفاصيل الجريمة وادلتها وقرائنها وشهادة شهود ومرافعات وتحليل المجلس على صعد مختلفة وبخاصة السياسي منها والتي تشكل دوافع الجريمة التي أمر بها الحكيم واسند تنفيذها الى اجهزته الأمنية في القوات.

(٣) ونحن وان كنا لا نريد نكأ الجراح والعودة الى ظروف الجريمة ودوافعها ومن اوصى بها ومن خطط ونفذ فقد احتوى الحكم العدلي كل هذا وزيادة ... الا ان الرجوع الى بعض فقراته مفيد جدا لمناسبة طلب العفو العام عن «الحكيم» المرغوب فيه ممن ظن انها الطريق الوحيد للمصالحة الواجبة في البلاد!!

لكن وقبل ذلك لا بد لنا من التذكير بأن العفو يأتي في قضية اعترف فيها صاحبها بالجرم واعتذر من اهل المغدور وأصحابه او من شعب لبنان والأمة العربية والإسلامية فيما إذا كانت الجريمة على مستوى عالٍ كالرئيس الشهيد «رشيد كرامي». أما ان يبقى الجاني مجهّلاً رغم الحكم العدلي الذي لا يقبل (حتى الآن) أي طريق من طرق المراجعة، والعكسُ هو الصحيح عنده وعند أنصاره إذ يعتبرون «الحكيم» مظلوماً ولذلك لا بد من العفو عنه لأن قرارات المجلس العدلي مبرمة.

اذن د. «جعجع» يعتقد هو وأنصاره أنه لم يرتكب جريمة اغتيال الرئيس الشهيد «رشيد كرامي» ولذلك لم يعتذر من ذوي الشهيد ولا من شعبه ولا من محبيه في العالمين العربي والإسلامي فكيف يمكن منحه العفو وكيف يجرؤ النواب على تشريع عفو لم تكتمل أركانه..؟؟

العفو يأتي في قضية اعترف فيها صاحبها بالجرم واعتذر من اهل المغدور وأصحابه

(٤) يظن (الزعماء) اليوم أن وجود القوات اللبنانية كتيار في شريحة بين اللبنانيين يبرر (العفو) لقائد القوات، خاصة بعد أن شارك جمهور القوات في حشد ١٤ آذار مع رغبتهم في الانفتاح على القضايا الوطنية الكبرى والدخول في ورشة المصالحة وتضامنهم في كشف الحقيقة عمن خطط ونفذ اغتيال الشهيد الرئيس «رفيق الحريري».

فمما لا ريب فيه ان بعض هذه المبررات كافية لإعادة النقاش في مسألة التعاون مع القوات اللبنانية كتيار سياسي في البلاد تمثّل بستة نواب في انتخابات ٢٠٠٥... فـ «القوات» كميليشيا شاركت في الحرب اللبنانية القذرة وارتكبت مجموعة كبيرة من الجرائم الإرهابية والقتل والسجن والتعذيب وسرقة الأموال العامة بالسيطرة على مرافئ بحرية وإقامة مطار «حالات» وفرض خوّات على حواجزهم شأنهم شأن الميليشيات الأخرى التي أفرزتها الحروب القذرة طيلة سبعة عشر عاماً عجافاً ... وتلك الأعمال الإرهابية والحربية وسواها لم تُفتَح على صعيد لبنان ما بعد الحرب، وذلك بالنسبة لجميع المتقاتلين. فمن قُتِل ومات ترحمنا عليه ومن بقي هنأناه بالسلامة كما ان المال فداء للأبدان فلا أسف عليه ؟ وميثاق الطائف جَبَّ ما مضى فلا يجوز نكأ الجراح بعدُ.

(٥) لكنّ المشرع اللبناني، الذي حوّل ميثاق الطائف الى دستور واصدر قانون العفو السابق، لم يعف عن بعض الجرائم الكبرى التي أحيلت على المجلس العدلي باعتبارها جرائم مست البنية الأساسية للمجتمع اللبناني وشكلت خطراً كبيراً عليه ومنها جريمة الرئيس الشهيد «رشيد كرامي» وهو أمر عالجه المجلس العدلي في حُكْمِه ضد «الحكيم» ودرس أسباب

دفاعاً عن الحقيقة والعدالة ... وعن سمير جعجع ! لا تعفوا عنه .. أعيدوا محاكمته !!!